

الملامح الرئيسية لانتاج وتسويق الحاصلات الزراعية

بمزارع شباب الخريجين بقرية

رفاعة الطهطاوى - محافظة أسيوط

١٠. د. مجدى محفوظ هلالان ١٠. د. هاطف حلمى الشينى

١٠. د. يحيى على حسين ١٠. م/ بدوى عبد الحميد على

نهاية :

لما كانت الزيادة المستمرة في أعداد السكان بمصر تلتهم كل زيادة في الانتاج الزراعي فقد اتجهت الدولة نحو التوسيع الزراعي الأفقي كجزء من التنمية الزراعية الشاملة باستصلاح واستزراع مساحات شاسعة من الأراضي الجديدة القابلة للزراعة ، بهدف تدعيم قدرة القطاع الزراعي لزيادة انتاجيته من ناحية وخلق فرص عمل وتكون مجتمعات عمرانية زراعية جديدة في المناطق حديثة الاستصلاح من ناحية ثانية ، وتحفيظ الضغط السكاني في أراضي وادى النيل والدلتا من ناحية ثالثة .

وفي محاولة للتغلب على مشكلة البطالة بين شباب الخريجين وصغر الزراعة فقد قامت الدولة بتوزيع مساحات من الأراضي حديثة الاستصلاح على تلك الفئات بعد أن قامت بتنفيذ البنية الأساسية لاستصلاح تلك المساحات من شبكة طرق ، شبكات الري الحديثة ، وتوفير الاقامة والخدمات الاجتماعية والأمنية .. الخ .

ولقد لوحظ أن مزارع شباب الخريجين المقامة على أراضي حديثة الاستصلاح تواجه العديد من المشكلات التي تمثل في انخفاض انتاجية الفدان من الحاصلات الزراعية من حيث الكم والكيف ، مقارنة بأراضي الوادي القديم

♦ قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة أسيوط .

♦♦ بعض معوقات إنتاج وتسويق الحاصلات الزراعية بمزارع شباب الخريجين - قرية رفاعة الطهطاوى بمحافظة أسيوط ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة - جامعة أسيوط ، أسيوط ٢٠٠٤

بالاضافة الى ارتفاع تكاليف تسويق الانتاج المزروعى لبعد تلك المزارع عن المجتمعات العمرانية مما يؤثر سلباً على العائد الاقتصادي الذى يحصل عليه المنتجون الزراعيين بتلك المزارع من بيع تلك الحاصلات .

هدف الدراسة ومصادر البيانات والأسلوب البحثي :

وعليه ، فقد استهدفت العمل البحثى محاولة التعرف على أوجه النشاط الاقتصادي بأراضى مجال انتاج وتسويق الحاصلات الزراعية الرئيسية بمزارع شباب الخريجين من خلال الوقوف على طبيعة الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة بتلك المزارع من ناحية ومواطن الخلل أو القصور بأراضى استخدامات هذه الموارد من ناحية أخرى ، ومن ثم توفير امكانيات وضع الخطط الانتاجية والتسيوية التى تكفل انتاج وتسويق الحاصلات بطريقة اقتصادية تأخذ فى اعتبارها تلافي أوجه القصور وتحقق فعالية ومعظمها الكفاءة الاقتصادية للموارد المتاحة فى ظل الظروف الانتاجية والتسيوية المحيطة بتلك المزارع .

ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار قرية رفاعة الطهطاوى مزارع شباب الخريجين بمحافظة أسيوط لتكون عينة الدراسة . ولقد اعتمدت الدراسة بصفة رئيسية على البيانات التى تم جمعها من استمرارات الاستبيان المعدة لذلك من زراع عينة تم اختيارها عشوائياً بلغ عددها ٦٠ حائز من بين زراع قرية رفاعة الطهطاوى لشباب الخريجين خلال الموسم الزراعى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، وكذلك قد اعتمدت الدراسة فى بعض أجزائها على البيانات التى تم جمعها من واقع نشرات وسجلات ومطبوعات الجهاز المركزى للتعمية والإحصاء ، ونشرات الاقتصاد الزراعى التى تصدرها الادارة المركزية للإقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة وقطاع الشئون الإقتصادية وإصلاح الأراضى بالإضافة إلى بعض التقارير والنشرات الصادرة من مركز دعم واتخاذ القرار بمدرية الزراعة ، ومركز دعم واتخاذ القرار بمحافظة أسيوط . وبالمثل تم الإستعانة بالعديد من المراجع والأبحاث والدراسات والنشرات العلمية ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة .

ولقد اعتمدت الدراسة في تحليلها للبيانات التي تم جمعها على كل من الأسلوبين الوصفي والتحليلي ، وكان من أهم أدوات التحليل المستخدمة في هذا الشأن العرض الجدولى والمقارنات النسبية والعديد من أدوات التحليل القياسي المتعارف عليها والشائعة الاستخدام في الدراسات والبحوث الاقتصادية مثل اختبار تحليل التباين ، ومربيع "كاي" ، وطريقة أقل فرق معنوى (I. S. d)، كما تم الاستعانة بأسلوب تحليل الإنحدار المتدرج والتحليل الحدى عند تقرير دوال التكاليف ، ودوال قيمة الإنتاج للزروع الحقلية المقيسة بالعينة البحثية وإحتساب مشتقاتها الاقتصادية والإحصائية .

النتائج والتوصيات :

تبين من النتائج أن المساحة الكلية لمحافظة أسيوط قد بلغت نحو ٢٥٩٦٦

كم أو ما يعادل ٧٣٤ ألف فدان يتم زراعته نحو ٢٠٢,٩ ألف فدان تمثل نحو ٥٠,٥٪ من إجمالي المساحة الكلية لمحافظة ، كما تبين أيضاً أن عدد السكان زاد من ٤٣٠,٢٧٧ ألف نسمة عام ٢٠٠٠م أي تضاعف عدد السكان سبع مرات في الفترة من ١٨٨٢ إلى ٢٠٠٠ في حين انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط من ٧٣ فدان عام ١٨٨٢ إلى ١٠٥ فدان عام ٢٠٠٠م أي من حوالى ١٧,٥ قيراط عام ١٨٨٢ إلى نحو ٢,٥ قيراط عام ٢٠٠٠م .

زادت درجة التكيف الزراعي من ١,٦٦ عام ١٩٨١ إلى ٢,٠٤ عام ١٩٨٨ .

ولقد تم استصلاح مساحة ٥١٥٣٩ فدان واستزراع مساحة ٣٩٧٢٩ فدان بمحافظة أسيوط خلال الفترة من ٩٢ / ٩٧ إلى ١٩٩٤ / ١٩٩٨ . مساحات الأراضي القابلة للإستصلاح خارج الزمام المنزرع تبلغ نحو ٩١٧٩٨ فدان ، ولقد تم وضع إستراتيجية للتوسيع الزراعي الافقى بالمحافظة في الفترة من ٩٧ / ١٩٩٨ إلى ٢٠١٧ / ٢٠١٦ تهدف إلى إستصلاح نحو ٨٠ ألف فدان على أربعة مراحل بحيث يتم إستصلاح مساحة ٢٠ ألف فدان في كل مرحلة .

بالنسبة للإنتاجية الفدانية لأهم الزروع فقد تبين حدوث زيادة في إنتاجية بعض المحاصيل الحقلية مثل القمح ، الذرة الرفيعة ، الذرة الشامية فقد بلغت الإنتاجية الفدانية نحو ٢٠,٥ أرDOB ، ١٨,٥ أرDOB ، ١٦,٨ أرDOB على الترتيب .

تبين من الدراسة أنه يمكن تقسيم زراع العينة إلى فئتين ، فئة شباب الخريجين وهم من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة ويبلغ عددهم ١١ خريج ، والفئة الثانية فئة المنتفعين من قانون العلاقة بين المالك والمستأجر رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذي ينهي العلاقة الإيجارية للأراضي الزراعية بانتهاء السنة الزراعية عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ ويبلغ عددهم ٦٨ حائز . وقد قامت الدولة بتسلیم كل خريج مساحة سبعة أفدنة ونصف ومنزل مساحته ٢٠٠ متر مربع بينما تم تسليم كل منتفع مساحة فدانين ونصف فدان ومنزل له نفس مساحة منزل الخريج . كما بينت الدراسة أنه يتم استخدام نظام الرى بالرش فى زراعة المحاصيل بمزارع شباب الخريجين وأن أهم المحاصيل الزراعية الشتوية والتى تزرع بمساحات كبيرة تمثل في القمح ، الشعير ، الحبة ، البصل المقرور والبرسيم ، وأهم المحاصيل الزراعية الصيفية تمثل في محصول الفول السوداني والسمسم .

عند دراسة أرباحية المحاصيل الزراعية موضع الدراسة لوحظ أن :

محصول البرسيم حق أعلى صافي عائد فداني من بين المحاصيل الشتوية إذ حق نحو ١١٨٦,٣ جنيه يليه محصول الحبة الذى حق نحو ٦٩٨,٣ جنيه ، بينما حق محصول البصل المقرور أدنى صافي عائد فداني إذ بلغ ٢٥٩,٨ جنيه، أما بالنسبة للمحاصيل الصيفية فإن الفول السوداني حق أعلى صافي عائد إذ بلغ نحو ١٢٥٦,١ جنيه يليه محصول السمسم بصافي عائد فداني بلغ نحو ٩٩٠,٤ جنيه .

بالرغم من أهمية العناصر الإنتاجية التى تم حصرها فى زيادة الإيرادات الكلية من المحاصيل الزراعية موضع الدراسة ، إلا أن الأسمدة الكيماوية والتقاوى وأجرور العمال تعد من أكثر العوامل تأثيراً على الإيرادات المتحصلة من مزارع شباب الخريجين بمنطقة الدراسة.

عند دراسة الأهمية النسبية لبند التكاليف الإنتاجية المتغيرة المستخدمة في إنتاج الفدان الواحد من المحاصيل الزراعية الرئيسية سالفه الذكر تبين أن أجور العمال تشغل المرتبة الأولى من حيث الأهمية يليها بند تكلفة الأسمدة الكيماوية وتشغل المرتبة الثانية بينما شغل بند تكاليف الأسمدة البلدية المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية.

مزارعي شباب الخريجين بقرية رفاعة الطهطاوى ينتجون فى المرحلة الإقتصادية للإنتاج (المرحلة الثانية من مراحل قانون تناقص الغلة) غير إنهم لم يصلوا بعد إلى الحجم الذى يعزم أرباحهم من إنتاج تلك المحاصيل .

التوصيات :

وفي ضوء النتائج المستمدة من الدراسة والتى أسفرت عنها عمليات المناقشة والتحليل لفصول هذه الدراسة يمكن وضع التوصيات الرئيسية التالية :

- ضرورة إتباع دورات زراعية مناسبة وإضافة الأسمدة البلدية المحتللة بهدف زيادة خصوبة التربة وبالتالي زيادة إنتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية بتلك المزارع.

- ضرورة تشجيع الجهد التعاونية لحفر آبار ارتوازية لتوفير مياه الرى أثناء السدة الشتوية حتى لا تتعرض الزراعات القائمة لنقص المياه والعطش .

- العمل على توفير القروض الزراعية (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) بأسعار فائدة منخفضة ، مع مراعاة أن يتاسب تسديدها مع الظروف الإقتصادية لشباب الخريجين .

- العمل على توفير مستلزمات الإنتاج بصورة جيدة كما ونوعاً وبأسعار تناسب مع القدرات المالية للخريجين بعيداً عن احتكار تجار القطاع الخاص وذلك من خلال تفعيل دور الجمعية التعاونية .

- الاهتمام بمشروعات الإنتاج الحيوانى وزيادة الشروء الحيوانية ونشر سلالات ممتازة من الماشية والاغنام والدواجن بين الزراع بفرض العمل على زيادة

دخل شباب الخريجين من ناحية ، والاستفادة بالمخلفات الحيوانية لتسهيل التربية وزيادة خصوبتها من ناحية أخرى .

- الإسراع فى إقامة شبكة للصرف المغطى بالمنطقة للتخلص من مشكلة ارتفاع مستوى الماء الأرضى مع ضرورة الإهتمام بصيانة شبكة مياه الري الحالية الموجودة بالمنطقة .

- الإهتمام بنشر الحقول الإرشادية بين المزارعين من شباب الخريجين وذلك لما لها من نتائج اقتصادية تمثل فى زيادة الإنتاج بالإضافة إلى النتائج التعليمية التي تمثل فى زيادة معارف ومهارات المزارعين .

- ضرورة تدعيم مركز الإرشاد الزراعي المقام بالقرية بالإمكانيات اللازمة ليقوم بدور فعال فى نشر المعلومات الزراعية بين الزراع (أخصائيين زراعيين فى التخصصات المختلفة ، نشرات زراعية ، عمل حقول إرشادية ، عقد دورات تدريبية ... إلخ) والتى يفتقر إليها عمل المركز حالياً .

- العمل على تشبيط دور التسويق التعاونى لمساعدة شباب الخريجين على تصريف المنتجات وتحدى من استغلال التجار لهم ، مع العمل على توفير وسائل التغذىن للحاصلات الزراعية سريعة التلف بمقر التعاونية التابعين لها خاصة وأن مناطق الإنتاج (المزارع) تبعد عن أماكن التسويق بالمدينة .

- ضرورة تشجيع رجال الاعمال والمستثمرين على إقامة مشروعات التصنيع الزراعى بالمنطقة بالمشاركة مع زراع القرية ، لخلق فرص عمل للزراع وعائلاتهم طوال العام وحتى يمكن الاستفادة بتصنيع المنتجات الزراعية لزيادة دخول الزراع بتلك القرية .

- ضرورة تسهيل حصول شباب الخريجين على المعلومات ، التسويقية الالزمة لهم عن أسواق بيع المنتجات الزراعية داخلياً وخارجياً .